دراسة قطاعية: العنف الرقمي آداة للجم الناشطات السياسيات في تونس

ديسمبر
2021

إعداد
آمال قرامي

سلامة@
credif

تنويه

عن الباحثة

آمال قرامي أستاذة الدراسات الإسلامية والجندرية في جامعة منوبة في الجمهورية التونسية، مساهمة دائمة في المؤتمرات الدولية لها مؤلفات عدة في حول تحليل النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام. من هذه المؤلفات "المرأة والمعرفة والسلطة" (2019) و"النساء والإرهاب: دراسة جندرية" (2017).

عن الشركاء

إعداد: مؤسسة سيكديف

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يعمل هذا البرنامج الذي تدعمه مؤسسة سيكديف على تعزيز المرونة الرقمية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بين النساء والشباب. من عام 2019 إلى عام 2022، قاد برنامج سلامات عملاً مكثفًا في الجزائر والبحرين والأردن والكويت وليبيا والمغرب وتونس، بدءًا من التدريب وحتى حملات التوعية. ويقوم الفريق الآن إلى سد الفجوة البحثية حول العنف الرقمي ضد المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بدعم من: كريديف - مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

يعمل هذا المركز للأبحاث التونسية على تعزيز تقدم المرأة وتمكينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال نشر الدراسات وبيانات البحث والتوصيات. تأسس المركز عام 1990، ويعمل تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التونسية.

المحتويات

المقدمة..... 1

الإطار النظري 2

-المنهج 5

عيّنة الدراسة 5

المخرجات 8

السياسة تفرز مناخا معاديا للنساء. 8

العنف الرقمي وسيلة لإزاحة النساء عن عالم السياسية 10

العنف الرقمي وسيلة المجتمع الذكوري لمقاومة كلّ تغيير يطرأ على منظومة الأدوار ... 13

سنّ القوانين لا يكفي لحماية الناشطات 14

الناشطات السياسيات: من ضحايا العنف الرقمي إلى متصديات له 17

أشكال مناهضة العنف الرقمي ضدّ النساء الفاعلات في المجال السياسي . 19

التوصيات 20

على سبيل الخاتمة..... 21

المقدمة

أدّى وعي الدارسات النسويات بضرورة التعمّق في أبعاد العنف البنيوي وبيان صلته بالمجتمعات البطريركية، وتحليل انعكاساته على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والصحي إلى تضاعف عدد البحوث والدراسات التي تناولت العنف من زوايا مختلفة وبمقاربات ومناهج متنوّعة. وقد مثّلت هذه البحوث والدراسات أرضية هامّة مكّنت الشابّات والنساء، خاصّة في العقد الأخير: عقد الثورات والانتفاضات والصراعات، من تحليل الواقع المتحوّل وفهمه والمطالبة بتغييره. وأدركت الناشطات أنّ ذلك لن يكون ممكنا إلاّ بالعمل على تغيير مواقع النساء وأداورهن والإقرار بكفاءتهن ومحاولة الضغط على الحكومات حتى تلتزم بما جاء في الدساتير والمواثيق والمعاهدات الدولية من نصوص تحثّ على قيم المواطنة والمساواة وتجسيد المشاركة السياسية النسائية على أرض الواقع، وتمكين الفتيات والنساء وتعزيز تمثيليتهن في مواطن صنع القرار فضلا عن حمايتهنّ من كلّ أشكال التميز والإقصاء والتهديد وغيرها. والثابت إفادة الشابّات والنساء من الثورة الرقمية وتوظيفهن للوسائط الحديثة في مختلف أنشطتهن واحتجاجاتهن. وقد مكّنتهن هذه المهارات التكنولوجية من تحقيق عدد من المطالب وتحسين واقع النساء، على وجه الخصوص.

وبالرغم من نضال الشابّات والنساء من أجلّ الحدّ من ظاهرة العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ فإنّ استشراء الظاهرة بات واقعا لا مرية فيه ومثيرا للغضب النسويّ لاسيما بعد ارتفاع عدد الضحايا وتنوّع أشكال العنف وبروز ممارسات جديدة في المجتمعات العربية المعاصرة لم تخضع بعد للتحليل. ويمكن القول إنّ العنف الرقمي الجندري،[1] بما هو سلوك ظهر مع انتشار الأنترنت وتطور وسائط التواصل الاجتماعي، يقوم على إيذاء النساء من خلال توجيه رسائل التهديد المادي أو المعنوي أو الجنسي أو الاقتصادي أو باستخدام الصور أو الفيديوهات بقصد الابتزاز أو الترويع أو مراقبة محتوى المراسلات الإلكترونية والتصرّف فيها بقصد الإساءة إلى صاحبتها إلى غير ذلك من الممارسات. ويعتبر العنف الرقمي من بين أهمّ المواضيع التي تستدعي مزيد الاستقصاء والتحليل نظرا إلى النتائج المترتبة عنه على حيوات الشابّات والنساء، وعدم وعي المستعملين/ات لهذه الوسائل التواصلية الحديثة بالمخاطر الناجمة عن التفاعل وبناء العلاقات مع الآخرين في الفضاء الرقمي.

---

[1] "Digital (or online) gender violence refers to acts of gender violence committed, instigated or aggravated, in part or totally, through the use of Information and Communication Technologies (ICT), social media platforms or email services. Such violence causes psychological and emotional damage, reinforces prejudice, damages the reputation, causes economic loss, poses barriers to participation in public life, and it may lead to sexual violence and other forms of physical violence."
https://violenciadigital.tedic.org/indexEng.html
تاريخ الاطلاع 18-9-2021

Doxing: investigating and disseminating information that identifies a person without their consent, often with the intention of having access or contact with the person for the purpose of harassment or other harmful purposes.
cyber harassment, cyber stalking, non-consensual pornography, revenge porn
European Institute for Gender Equality (2017). Cyber violence against women and girls.
https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1484

ولئن كان العنف الرقمي يستهدف النساء الفاعلات، على وجه الخصوص كالناشطات الحقوقيات والصحافيات والمثقفات وغيرهنّ فإنّ هذه الدراسة تعنى أساسا برصد وجوه من العنف الرقمي الممارس ضد عدد من القياديات التونسيات والناشطات في الحياة السياسية[2] وتحليل الخلفيات الثانوية وراء هذه الممارسات وإبراز الأدوار التي تضطلع بها الناشطات من أجل مناصرة حقّ النساء والفتيات في فضاء رقمي آمن وتمكينهن من ممارسة مواطنيتهن التامة في أفضية آمنة ومنصفة.

ويجد الاهتمام بموضوع العنف الرقمي ضدّ الفاعلات في المجال السياسي ما يبرّره أوّلا: في ارتفاع منسوب العنف ضدّ هذه الفئة من الناشطات بالذات خاصّة في السنوات الأخيرة، وثانيا في إفلات الجناة من العقاب بالرغم من لجوء بعضهن إلى القانون دفاعا عن حقوقهن يُضاف إلى ذلك سبب ثالثا يتمثّل في ميل عدد من المشرّعين إلى التطبيع مع ثقافة العنف المبني على النوع الاجتماعي واستمرارهم في الاعتداء على عدد من النائبات داخل مجلس الشعب.[3]

فهل أضحت فاعلية الشابّات والنساء وتمتّعهن بحقوقهن السياسية وممارستهن للنشاط السياسي من العوامل المزعجة لفئة من حاملي/ت الثقافة الذكورية؟

الإطار النظري

تُقارب ظاهرة العنف الممارس على الناشطات السياسيات من زوايا نظرية متنوّعة: منها ما له صلة بالمقاربات والمناهج التي وفّرتها الدارسات النسويات المختصّات في العلوم السياسية والعلوم القانونية (Anne Phillips 1991. Tickner, 1992 Kahn, 1996, Didier,2004.) التي أكّدت على أنّ آراء النساء وأولوياتهن ومواقفهن السياسية مهمّة وينبغي أن يعبّرن عنها بأنفسهنّ دون أن تضرب عليهنّ الوصاية، ومنها ما له علاقة بالنظريات النسوية للجندر feminist theories of gender التي ركّزت على التمحيص في بنية العلاقات بين الجنسين، وعلاقات السلطة وغيرها، ومنها ما له ارتباط بالعلوم الاجتماعية التي اهتمّت بتحليل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ودراسة علاقات القوّة،(Charrad 2001) ومنها دراسات المتخيّل التي نظرت في دور التمثلات والمنظومة القيمية والرموز وغيرها في تشكيل السلوك والخطابات والهويات.

---

[2] تتراوح بين التحرّش الرقمي والتنمّر وتوجيه رسائل تتضمّن صوراً إباحية وعبارات غير لائقة، والابتزاز وحملات تشويه السمعة من خلال نشر الصور والفيديوهات الشخصية، وصولاً إلى التهديد بالمس بالسلامة الجسدية.

[3] تونس.. "الحزب الدستوري الحر" يرفع "اضطهاد عير موسى" إلى القضاء الدولي، موقع أخبار العالم العربي،6-7-2021.
https://arabic.rt.com/middle_east/1248863-تونس-الحزبالدستوري-الحر-يرفعاضطهاد-عير-موسي-إلى-القضاءالدولي/

أعلنت وزارة المرأة بلاغا بتاريخ 18-10-2021 بيانا جاء فيه "تبعا لما يروج في وسائل التّواصل الاجتماعي من خطاب عنيف يقوم على هتك الأعراض ومس كرامة النّساء الحقوقيات التونسيّات، فإن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تُعبر عن رفضها وإدانتها لهذه الممارسات في الفضاء الافتراضي وتؤكد أن كرامة المرأة التونسية فوق كل اعتبار وأن الاختلاف لا يمكن أن يكون ذريعة لاستباحة حق النخبة النسائية في حرية التعبير والاختلاف وهي النخبة التي نعتزُ بها جميعا تماما كاعتزازنا بكل امرأة في هذا الوطن مهما اختلفت المشارب الفكريّة.وتدعو الوزارة إلى ضرورة أخلقة ثقافة الاختلاف من أجل خيّر تونس وايلاء الوعي بالاختلاف وشروطه وخطابه مكانة جوهريّة.وستحرص الوزارة على حسن تطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة وذلك مع كل الهياكل والمؤسسات المعنيّة.

ولا يمكن التغافل، في هذا الصدد، عن الإضافة التي قدّمتها مقاربات أخرى كمقاربة التحليل النفسي السلوكي وتحليل بنى السلطة والهيمنة، power approach ومقاربة اللغة والسلطة والجندر، وتحليل الخطاب، ومناهج تحليل سياقات العولمة وأثرها الثقافي والنفسي في حيوات الناس في المجتمعات العربية والإسلامية وغيرها.

أمّا تناول ظاهرة العنف الرقمي فإنّه يعود إلى الدارسين/ات في علوم الميديا والدراسات النسوية والجندرية والمختصين/ات في العلوم النفسية (علم النفس السلوكي،...)، والتحليل النفسي والعلوم الاجتماعية، وعلم الجريمة وغيرهم من الذين انكبوا على تحليل الممارسات الجديدة التي تستهدف فئات مختلفة يُنظر إليها على أنّها فئات هشّة كالنساء والفتيات والأقليات الجنسية والعرقية والدينية وغيرها. فقد رفضت عدد من المنظّرات النسويات، وخاصّة الماركسيات التمييز "الوهمي" بين الفضاء الخاصّ والفضاء العام، وربط السياسة بالفضاء العمومي موضّحات أنّ السياسي يتسلّل إلى كلّ المجالات إذ لا يمكن تحليل العنف الممارس على الفرد بمعزل عن العنف الاقتصادي أو العنف الذي تمارسه الدولة على الأقليات أو العنف الصادر عن الأنظمة الاستعمارية والامبريالية، مُثبتات، في الآن ذاته، التقاطع الجليّ بين العنف ضدّ النساء في البيت والعنف الذي تتعرّضن له في أماكن العمل ووسائل النقل والشوارع وغيرها وليس العنف الرقمي إلاّ امتدادا لهذه الممارسات يستشري على مرّ الزمن فيتأبّد.

ويعزى الفضل إلى المتخصّصين/ات في دراسات الميديا في لفت الانتباه إلى علاقة الفضاء الرقمي بالواقع ذلك أنّ التفاعل الحاصل في مواقع التواصل الاجتماعي صار في الغالب انعكاسا لما يجري في الواقع اليومي من صراعات ومواجهات وفوضى...(boyd, 2007, p. 6) .ويتيح لنا التأمّل فيه التفطّن إلى التحولات الطارئة على مستوى القيم وطرائق التنشئة الاجتماعية، وبناء العلاقات والسلوك والممارسات وغيرها. وفي السياق نفسه ينتبه المتأمّل في مكانة وسائل التواصل الحديثة في حياة الناس إلى أنّها أضحت طقسا من طقوس العبور يتمكّن الفرد من خلاله، من الانتقال من مرحلة العزلة واللامجتمعية إلى مرحلة أخرى يُقبل فيها على كسر حاجز الخوف والتردّد أو من تغيير نمط حياة قد يكون رتيبا أو 'باردا' أو مملاّ واستبداله بنمط آخر يكون فيه التفاعل 'حارا' [4] ومثيرا. فأن تكون لك صفحة فايسبوك معناه أن ترى الآخرين ويرونك ومعناه أيضا أن تتصرّف بشكل ما مع الآخرين ويتصرّفون معك بطرائق قد لا تعجبك بالضرورة.

وحلّل عدد من الدارسين/ات علاقة العنف بالسنّ والجندر وخلصوا إلى أنّ التكنولوجيا والثقافة الرقمية لم تعد بالنسبة إلى الأجيال الجديدة، على وجه الخصوص، مظهرا من مظاهر الترف بل هي نمط حياة(Siegle & Mitchell, 2011). فمن خلال الميديا الاجتماعية يبقى الفرد "الرقمي الأصلي " "digital native." على حدّ عبارة Michael Prensky (2001) فاعلا ومتفاعلا مع الآخرين خارج حدود العامّ والخاصّ. فما ينشر من صور ومحادثات خاصّة وفيديوهات قابل لتحميله وتداوله بفضل

[4] وضع ماكلوهان Marshall McLuhan المتخصّص في الميديا ثنائية الحار/البارد لمزيد الاطلاع انظر/ي كتابه:
Understanding Media: The extensions of Man, NewYork , Mc Graw Hill Book Co (1964).

التطور التكنولوجي. ومثلما يتعلّم الكهول اليوم، كيف يكون التعامل في الفضاء الرقمي، "وفنّ التواصل في الأنترنت" 2010).، (McIntosh تحاول الأجيال الجديدة أن تتعلّم آداب السلوك في الفضاء العمومي مستحضرة في الوقت ذاته، ما ترسّخ لديها من قواعد التصرّف في الفضاء الرقمي (boyd, 2008, p. 295).

ونظرا إلى كثرة الجرائم السيبرانية الممارسة ضدّ الفتيات والنساء والفئات الهشّة أو الناشطين/ات فقد ظهرت مصطلحات ومفاهيم جديدة فبات الحديث عن الفضاء السيبرني والمضايقات الإلكترونية"[5].cyberspace, Cyberbullying والعنف السيبراني violence ، Cyberوالتحرّش السيبراني cyber harassmentوغيرها. وتعدّدت البحوث فأثبتت الدراسات الميدانية مثلا أنّ الأنترنت ليست مجرد وسيلة تكنولوجية بل هي شبكة تتفاعل مع السياقات الثقافية والاجتماعية التي تنتشر فيها (Chung Tai Cheng2009) فيفصح التفاعل في الفضاء الرقمي عن مدى هيمنة المنمطات الجندرية والتراتبية الهرمية السائدة والتعصّب الجنسي والعنصرية وغيرها من الممارسات التي تكون لها انعكاسات خطيرة على الأفراد.

وذهب عدد من الدارسين (Collier & Magid, 2010,p 4)إلى أنّ وسائل التواصل الرقمية سيف ذو حدين فبمقدورها أن تيسّر بناء العلاقات بين الناس وتمكّنهم من التعبير عن أنفسهم وتحقيق طموحاتهم كما أنّها قد تزيد حياتهم تعقيدا وتخلق لهم مشاكل تفقدهم/ن التوازن النفسي والاجتماعي وتهدّد صحّتهم/ن النفسية. وبيّنت دراسات أخرى أنّ استعمال الناشطين/ات السياسيين لهذه الشبكات التواصلية يعرضهم/ن أكثر من غيرهم إلى أزمات كثيرة لاسيما وأنّ أغلب هؤلاء يدخلون المجال السياسي دون معرفة بالتكنولوجيا الرقمية ووعي بأثرها في بناء الصورة، والدعاية السياسية وقلّما يخضعون للدورات التدريبية التي تعلّمهن/م طرائق حماية الذات وتحصينها.[6]

لقد حاولنا من خلال الإشارة إلى عدد من الأطر المعرفية التي يمكن أن تتنزّل فيها دراسة العنف الرقمي أن نوضّح أوّلا: التقاطع الحاصل بين عدّة حقول معرفية كدراسات العنف، ودراسات الميديا والقانون وعلم الجريمة وغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامّة، وثانيا التأكيد على أهميّة توظيف المنظورين: النسوي والجندري باعتبار أنّ العنف الممارس ضدّ النساء هو نتيجة بناء قام على أساس النوع الاجتماعي.[7]

---

[5] cyber stalking, non-consensual pornography, revenge porn ,doxing ....
لمزيد الاطلاع يُنظر:
European Institute for Gender Equality (2017) Cyber violence against women and girls. https://eige.europa.eu/thesaurus/terms/1484

[6] Keith Suter, “The Impact of the Media on Politics,” in Contemporary Review - -73-(71-78-)

[7] نحن واعوون بأنّ الحيز المتاح لهذه الدراسة، لا يتسع لمزيد عرض الخلفيات النظرية التي يمكن أن ينطلق منها البحّاثة لمزيد التعمّق في هذا الموضوع.

-المنهج

اتجهت أغلب دراسات الإعلام ودراسات الجمهور وغيرها إلى اعتماد منهج التحليل الكيفي الذي يهتم بسياق النص وعلاقات القوّة داخله ومنظور الفاعل والمعاني الضمنية وغيرها من المسائل. غير أنّ دراسة العنف الرقمي تتطلّب، في نظرنا، فهم طبيعة الموضوع ثمّ اختيار المنهج [8]، وقد رأينا ضرورة التوليف بين المقاربة النسوية والمقاربة الجندرية للوصول إلى بعض النتائج التي نزعم أنّها ستقدّم إضافة على مستوى تحليل ظاهرة العنف الرقمي.

إنّ اعتماد الجندر باعتباره مقولة تحليلية لفهم علاقات القوّة ودواعي اللجوء إلى ممارسة العنف وغيرها من المسائل لا غنى عنه. فسلوك المعنّفين في الفضاء الرقمي مرتبط ببنية المجتمع وأنماط التنشئة السائدة فيه[9] والقيم والمعايير الاجتماعية المهيمنة وطبيعة العلاقات الجندرية والتمثلات التي يحملها الفرد تجاه المرأة والرجل ومكانتهما في المجتمع والتوقعات الاجتماعية التي تخصّ أدوارهما وتمثل القانون والفضاء والدولة و.... وليس التواصل بين المعنّف والناشطة إلاّ علامة دالة على ما ترسّخ في الأذهان من أفكار وقيم وتصوّرات وغيرها يُضاف إليها ما تجمّع لدى المرء من خبرات ومعارف.

ويساعدنا توظيف التحليل الجندري على فهم مسار تشكّل الهويات وإدراك خصوصية تجارب الناشطات السياسيات وأثرها في حياتهن ذلك أنّ صورة الناشطة السياسية تخضع لعملية بناء وإعادة بناء وترميم وتعديل يختلف وفق السياقات المختلفة والزمان والمكان والفاعلية وغيرها من العوامل.

عيّنة الدراسة

تتضمّن عيّنة الدراسة مجموعة من الناشطات السياسيات من ضحايا العنف الرقمي اللواتي عشن تجارب مختلفة خلال هذه العشرية الأخيرة التي تكثّف فيها نشاط التونسيات إيمانا منهن بحقوقهن وبضرورة النضال من أجل تطويرها. وقد راعينا في اختيارنا لهذه الشخصيات اختلاف الأجيال إذ يؤخذ محدّد السنّ بعين الاعتبار في تقييم التجارب وقد يتحوّل السنّ إلى عامل من عوامل التميز والسخرية والتنمّر. كما أنّنا اهتممنا بالتنوع السوسيوثقافي والديمغرافي والانتماءات الحزبية المختلفة للناشطات.

[8] عزي بشارة ،في أولوية الفهم على المنهج، تبيّن، العدد 30(خريف 2019 ،)ص 7–30.

[9] قد يؤدي اختلال التنشئة الاجتماعية إلى إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية عبر مختلف الأجيال، والحرمان الجنسي، واختزال المرأة في جسدها وتعمّد التقليل من قيمتها بالمجتمع.

تضمّ العيّنة:

1. جوهرة التيس، نائبة سابقة في المجلس التأسيسي عن حزب النهضة (استقالت مؤخّرا)
2. يمينة الزغلامي، نائبة سابقة في البرلمان عن حزب النهضة
3. حياة عمري نائبة عن حزب النهضة (والآن مستقلة)
4. بشرى بلحاج حميدة نائبة سابقة في المجلس التأسيسي والبرلمان (حزب التكتل، حزب نداء تونس، والآن مستقلّة)
5. سماح اليحياوي، نائبة رئيسة حزب الحركة الديمقراطية للإصلاح والبناء وأمينة عامة مساعدة مكلفة بالشأن السياسي
6. جواهر شنّة، ناشطة سياسية وحقوقية في حزب العمال
7. ن.ب، ناشطة سياسية في حزب الشعب
8. -8ح.س، ناشطة سياسية في حزب الشعب
9. 9-ر-ش ناشطة سياسية في حزب الشعب
10. نزيهة العبيدي وزيرة سابقة تقلّدت منصب وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السنّ
11. كلثوم كنّو، ناشطة سياسية مستقلّة ترشّحت للانتخابات الرئاسية

ورصدنا التدوينات والتعاليق الخاصّة بمجموعة أخرى من الناشطات السياسيات كسعيدة قراش(نداء تونس) ونزيهة رجيبة (انتمت لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وشغلت منصب الكاتب العام للحزب وقدّمت استقالتها من الحزب في جوان 2011.)وسامية عبو (نائبة في مجلس الشعب لدورات متعاقبة عن حزب التيار الديمقراطي) وعبير موسي(رئيسة الحزب الدّستوري الحرّ). ويرجع اهتمامنا بالنشاط الخاصّ بالحسابات الشخصية بهذه الفئة من الناشطات إلى مواقفهن المثيرة للجدل وتفاعلهن النشط على مواقع التواصل الاجتماعي.

والملاحظ أنّنا اعتمدنا تقنيات متنوّعة تمثّلت في المحاورة الهاتفية وتوجيه الأسئلة المكتوبة(الاستبيان)[10]واستقراء التعليقات، والتدوينات [11]ورصد الصور، وخاصّة مجموعة صور الفوتوشوب المتداولة في الفايسبوك حول بعض الناشطات، فضلا عن رصد الشهادات والتصريحات الواردة في الحوارات الصحفية وغيرها. ونلفت الانتباه إلى أنّنا التزمنا بالوعود التي قطعناها حين طالبتنا بعض الناشطات بعدم ذكر أسمائهنّ فاستعملنا الحرفين (ن.ب،...)، وتفهّمنا عدم رغبة بعضهن في التفاعل مع ما مطلبنا في إجراء الحوار أو التماس الإجابة عن الأسئلة فكان "التسويف" تارة والتجاهل طورا آخر.[12] ويمكن القول إنّ رفض الناشطة السياسية وصاحبة التجربة أن تتحدّث أو إصرارها على حجب اسمها هو، في حدّ ذاته، موضوع حريّ بالدراسة المستقلّة إذ ليس من السهل استرجاع التجربة التي خلّفت صدمات.

تقوم منهجيّة الدراسة على منح الفاعلات في الشأن السياسي الصوت من خلال إجراء الحوار عبر الهاتف، أو الحوار المباشر أو توزيع مجموعة من الأسئلة الكتابية إلى بعض القياديات منهنّ، وهي تقنيات تسمح بالوقوف عند بعض الممارسات و الإصغاء إلى بوح النساء تعبيرا عن الصدمة Traumaومشاعر الغضب والاستياء وغيرها. ولم يفتنا توظيف بعض الدراسات الميدانية التي جعلت موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي أو 'العنف السياسي' الممارس ضدّ النساء مدار تمحيص.[13]

ولم يكن تحليل البيانات وصياغة أهمّ المخرجات والتوصيات مقتصرا على ما تمّ التوصل إليه من معطيات تكشف عن تجارب النساء في المجال السياسي وتمثّلهن للواقع إذ كان لابدّ من استحضار تجارب أخرى تسمح بتنزيل المحلّي في إطار التجارب السياسية المعولمة. ولئن كان منظرو/ات العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية لم يتزحزحوا بعد، عن الموقف الإبستيمولوجي الكلاسيكي، الداعي إلى الفصل بين الذات والموضوع، وضرورة اتّخاذ مسافة بينهما فإنّنا نتموقع ضمن الابتسمولوجيا النسوية التي وضّحت أنّ الفصل بين الذاتي والموضوعي مزيّف ووهمي إذ تتداخل تجاربنا الشخصية باعتبارنا أكاديميات وناشطات scholar -activist)) في تصوّرنا لبناء المعرفة واختيارنا للمقاربات.[14]وانطلاقا من هذا التوجه المنهجي كان لتجربتنا الخاصّة وتموضعنا نصيب من الحضور.

---

[10] كانت الاستبيانات حسب التواريخ التالية :
سماح اليحياوي | ن-ب بتاريخ 17- 10-2021 | ح-س بتاريخ 18- 10-2021 | ر-ش بتاريخ 17- 10-2021 | نزيهة العبيدي بتاريخ 6- 10-2021 يمينة الزغلامي بتاريخ 7-10-2021 | بشرى بلحاج حميدة بتاريخ 14-10-2021 | حياة عمري بتاريخ 16-10-2021 | جوهرة التيس بتاريخ 5-10-2021 جواهر شنّة بتاريخ 16-10-2021 | كلثوم كنو، بتاريخ 18-10-2021

[11] اعتمدنا عددا من تدوينات الناشطات أنّها تعدّ شهادات توضّح المشاكل التي تعانيها هؤلاء أو المشاعر التي تنتابهن ....

[12] افترضنا أنّ العينة المطالبة بالإجابة عن الاستبيان ستشمل 20 ناشطة نظرا إلى ضيق الوقت ولكن لم تتفاعل عدد من الناشطات مع مطلبنا.

[13] نشير في هذا الصدد إلى الدراسات التي أجرتها جمعية الناخبات التونسيات، وكذلك التقرير الصادر عن المعهد الوطني للديمقراطية NDI The National Democratic Institute
Yasmina Chouakri, “Violence Against Women in Political Parties: Analysis of the Situation in Tunisia”, February 2019.
تضمن التقرير حوارات مع ناشطات من أحزاب المسار، والنهضة والتكتل، ونداء تونس وحزب العمال وغيرها وعدد من المترشحات للنيابات العمومية وقد اجريت الدراسة سنة 2017.

[14] تؤمن الإبستيمولوجيا النسوية بضرورة إجراء هذا الفصل وتوصي بالانطلاق من الذات؛ أي أخذ خبرة النساء في الحسبان وبشكل عام خبرة كل مجموعة مهيمن عليها في إنتاج المعرفة.
Marie Mathieu et al, Pour un usage fort des épistémologies," féministes, Nouvelles Questions Féministes, Vol39, n1, 2020, p10.

المخرجات

السياسة تفرز مناخا معاديا للنساء.

تقرّ المستجوبات بأنّ وسائل التواصل الحديثة مثّلت فرصة بالنسبة إلى كلّ النساء الراغبات في الانخراط في العمل السياسي لبناء العلاقات والسلطة وممارسة التعبئة السياسية وبث التوعية ببعض القضايا والعمل على مناقشة بعض المواضيع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وأتاح الفضاء الرقمي للناشطات إثبات ذواتهن وتوضيح مواقفهن وإبداء آرائهن في الشأن العام من خلال التدوينات والتفاعل مع مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى هذا الأساس اعتبر الفضاء الرقمي خير وسيلة لتمكين الشابّات والنساء وتحقيق استقلاليتهن.

غير أنّ هذا الفضاء الذي طالما اعتبر محايدا سرعان ما أصبح انعكاسا للمشاكل الاجتماعية المعاينة في الواقع المعيش. فخروج النساء بكثافة إلى الفضاء العامّ وتصميمهنّ على الفاعلية والحضور المميّز وحيازتهن السلطة وتحوّلهن إلى مرئيات لم يقابل في الغالب، بعين الرضى. [15] فظهرت أشكال المقاومة الذكورية واتخذت طابعا عنيفا تراوح بين ممارسة الإقصاء، والتمييز والعنف اللفظي والمادي والرمزي إن كان ذلك في الفضاء العامّ أو الخاصّ أو الرقمي الذي انقلب، في السنوات الأخيرة، إلى مصدر خطر بالنسبة إلى أغلب القياديات والناشطات السياسيات. تقول بشرى بلحاج حميدة في هذا الصدد: "تعرّضت لكلّ أنواع العنف: الهرسلة والتهديد والثلب والتشويه والتنمّر والشتم لي ولعائلتي والمس بالحياة الخاصّة والدعاء لي بالموت والمرض بالسرطان ونشر أخبار زائفة وفبركة تصريحات لا أساس لها من الصحة إلخ". و لا يختلف الأمر بالنسبة إلى يمينة الزغلامي .تقول:" تعرّضت لكلّ أنواع العنف الرقمي :التنمّر والتشويه وتصريحات كاذبة وبعض التدوينات تحوي ايحاءات جنسية والتركيز على شكلي ووجهي خصوصا ونعتي بألفاظ نابية."

وتتفاوت درجات العنف من ناشطة إلى أخرى فتتحدّث وزيرة المرأة السابقة نزيهة العبيدي عن استهدافها من خلال استعمال صورها لنشر أخبار زائفة فضلا عن التنمّر والشتم. وتعدد الناشطة الشابّة جواهر تفاصيل العنف الرقمي الذي مورس ضدّها. تقول:"تعرّضت الى كافة أنواع التضييقات والعنف أثناء مسيرتي السياسية ومنها العنف الرقمي بكافة أنواعه من التحرّش والتنمر والتهديد بالعنف والتهديد بالقتل والتهديد بالاغتصاب والتهديد بايذاء المقرّبين مني: عائلتي خاصة والدي أختي و ابني كما تعرضت الى تشويه سمعتي من خلال نشر صوري الخاصة جدا ومن خلال إطلاق الشائعات حولي و حول سلوكي الشخصي. "

[15] نشير إلى قلّة البحوث والدراسات الأكاديمية المتوفرة حول هذا الموضوع والتي بإمكانها أن توثّق الحالات وتعطي الإحصاءات الدقيقة وتحلّل المواقف والخلفيات وغيرها.

وتفيد شهادات الناشطات أنّ التجريح لم يتوقّف عند حدود تبخيس الآراء بل صارت أجسادهن موضع سخرية. فجوهرة التيس كانت مدار السخرية والتنمّر إذ اعتبر مظهرها وشكلها وخلقتها خارج معايير الجمال المقبولة والمتوقّعة بالنسبة إلى الناشطة السياسية. تقول: "تجسّد هذا العنف أساسا في السخرية من شكلي (سنونك (أسنانك) دروج محكمة، سنونك يقصو حديد ستة..) ومن هنداي (حارزة)، إضافة إلى تشويه السمعة والتهديد بالاغتصاب والسجن".

أمّا سعيدة قراش وبشرى بلحاج حميدة فقد كانتا من أكثر الناشطات تعرّضا لحملات تشويه السمعة والتنمّر والشتم وغيرها من الممارسات الهادفة إلى انتهاك الكرامة والإيذاء النفسي. ويعود السبب في ذلك إلى توليهما مناصب هامّة. فالأولى كانت مستشارة لدى رئيس الجمهورية التونسية مكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني والملفات الاجتماعية والناطقة الرسمية، ومحطّ أنظار الخصوم والعموم الذين سعوا إلى تحطيمها ممّا جعلها تعلن عن موقفها من هذا العنف. جاء في تدوينة فايسبوكية: "طبعا ما ينسب لشخصي في بعض المواقع والصفحات لأفراد أو مجموعات حتما سيهملها التاريخ، لا أساس له من الصحة. ولي ثقة كبيرة في صديقاتي وأصدقائي و السياسيين الشرفاء و الرأي العام النزيه و المتزن و المسؤول حتى يكفوني عناء الرد على من يسكن قلوبهم وفكرهم الخواء".

أمّا الثانية فقد ترأست إلى جانب مهامها في مجلس الشعب "لجنة الحريات الفردية والمساواة"وتجاوزت الحملات التي شنّت ضدّها التنمّر وتشويه السمعة إلى التكفير والتحريض على القتل بدعوى الدفاع عن 'أحكام الشريعة'.[16] وتلتقي الناشطتين في انتمائهما لجمعية النساء الديمقراطيات، وهو ما يجعل نسويّة الناشطة السياسية محلّ 'إدانة'.

والملفت للانتباه في أشكال العنف الممارس السخرية من المواصفات الجسدية الخلقية التي تصل إلى حدّ التشكيك في أنوثة الناشطة وكأنّ العمل السياسي يشترط أن تكون المرأة ذات معايير جمالية محددة، فضلا عن التهكم من سلوك الناشطة وأقوالها ومظهرها وممارسة التميز ضدها على أساس السنّ. فبشرى بلحاج حميدة ونزيهة بن رجيبة وكلثوم كنّو ينعتن بأوصاف تعتبر التقدّم في السنّ صفة سلبية فتغدو الناشطة 'عزوزة الستوت'...وهذا التميز على أساس السنّ يتقاطع مع التميز على أساس النوع الاجتماعي ويعبّر عن التمثلات الاجتماعية. إنّهن نساء ينشطن والحال أنّ المتوقّع منهنّ اجتماعيا القعود في البيت ورعاية الأحفاد وأداء الطقوس الدينية.

وتوضّح سماح اليحياوي أنّ المعنف/ة يريد التقليل من شأن الناشطة. "إنّ التنمّر يحدث من قبل النساء والرّجال: من قبيل " من أنت لتناقشي فلان... نظّف قدام دارك... هههه... مازلت صغيرة اكبر شويّة...

---

[16] بسمة بركات ،بشرى بالحاج حميدة: حكاية امرأة شجاعة، موقع بتاريخ 13-1-،2015 تاريخ الاطلاع 2021 -10-16
https://www.alaraby.co.uk/بشرى-بالحاج-حميدة-حكاية-امرأة-شجاعة
في تصريح لديوان اف ام ، قالت بشرى بلحاج حميدة إن تخصيص حماية أمنية متواصلة بعد التهديدات التى تعرضت لها و المتعلقة بتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، حرمها من ممارسة حياتها بصفة طبيعية.(2018)
http://www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2018/08/08/بشرى-بلحاج-حميدة-الحماية-الأمنية-حرم/

ريق...." وهي محاولات للتقليل من قيمة الآراء والمواقف والمقترحات التي تقدّمها الناشطات، لاسيما إذا كنّ في بداية تجربتهن السياسية أو شابّات أو لهنّ مميزات ملفتة للنظر كالقدرة على المحاججة أو الفصاحة أو....

العنف الرقمي وسيلة لإزاحة النساء عن عالم السياسية

تعترف الناشطات بأنّ أغلب الأحزاب 'تطبّع' مع العنف وتعتبره من الممارسات المرتبطة بلعبة الرجال ، 'man's game' وهو من الاستراتيجيات الشائعة للإطاحة بالخصوم ولذلك نجد أغلب الأحزاب تكتفي بإصدار بيانات الإدانة ولا تكترث بتقديم الرعاية النفسية لضحايا العنف أو تمكينهن من دورات تدريبية لدعم قدراتهن على التصدي للتنمّر أو التهديد أو... بل إنّ أغلب الأحزاب تذهب إلى أنّ العنف هو ضريبة الفاعلية ولابدّ من دفع ثمن المرئية.

وتشير المترشحات في مختلف الانتخابات إلى أنّ حملات "تشويه السمعة' التي شُنّت ضدّهنّ على الفايسبوك كان لها أثر بليغ في توجيه الناخبين والتأثير في اختياراتهم [17] إذ لجأ أغلبهم إلى نشر الأخبار الزائفة وترويج الإشاعات وغيرها حتى يهزّ ثقة الناخبين في المترشّحة ويثبت لهم أنّها غير مؤهلة 'أخلاقيا' لأن تكون مسؤولة وفي موقع المشرّعة والقيادية بل إنّها لن تكون قادرة على تقديم خدمات للجهة.

ولا تتوانى الناشطات عن تعداد النتائج المترتبة عن العنف الرقمي فعلى المستوى الذاتي تمثّل رسائل التهديد، ونشر صور الفوتوشوب، والميمز، والتعليقات التي تتعمّد انتهاك كرامة المرأة عوامل ضغط مستمر ولها تأثير نفسي –صحي على الناشطات وعلى أفراد عائلاتهن. فقد تتحوّل الناشطة /الأمّ إلى مصدر قلق وتوتر وإزعاج أو إدانة بالنسبة إلى الأبناء لاسيما إن كانوا في مرحلة المراهقة، إذ لا يخفى أن نشر صور الفوتوشوب التي تتهكّم وتسخر من الأمّ تستفزّ الأبناء. ويتحمّل الأزواج هم أيضا نصيبا من الإهانة وتشويه السمعة ويوضعون موضع سخرية وإذلال و...تقول جواهر شنّة موضّحة أثر العنف الرقمي على الناشطة وعلاقتها بزوجها وأهلها: "العنف ضدّ النساء لا يمس النساء فقط بل يمس المحيطين بها، من الغريب أنّه كلّ رسائل العنف التي توجه لي تحمّل دائما رسالة لزوجي كيف أنّه "ديوث " و لا يستطيع ترويضي و أنّهم يتطوعون بدلا منه لترويضي بما في ذلك جنسيا. فالرسالة تستهدفه هو كما تستهدفني بمعنى" لمّ علينا حريمك" و بذلك يصبح النضال لدى النساء في المجال السياسي ليس نضالا ضدّ منظومة فقط أو خصم سياسي بل يصبح نضالا يوميا لإقناع العائلة سلوكيا أنّ ما من صحة فيما ينشره المعنفون و نضالا لطمأنتهم على سلامتك و أمنك الشخصي. ''ولاشكّ أنّ انتهاك حرمة النساء

[17] نشير مثلا إلى بشرى بلحاج حميدة وسعيدة قراج وعدد من المترشحات للانتخابات البلدية إذ تعرضت بعضهن لمشاكل زوجية وصلت حدّ الطلاق.

وسيلة لتصفية حساب مع أزواجهن أو آبائهن أو أولياء أمورهن. ذلك أنّ المعركة معركة بين الرجال الممثلين للذكورة المهيمنة والرجال المناصرين للنساء ولكنّها تمرّ عبر أجساد النساء وسمعتهن.

والملاحظ أنّ الأمر يزداد سوءا إذا كانت الناشطة من وسط ريفيّ إذ أنّها تتعرضّ لضغوط من العائلة الموسعة التي تأمرها بمغادرة المجال السياسي الذي ينظر إليه على أساس أنّه عالم ملوّث ومدنّس ويجعل "العرش"/العشيرة في موضع مساءلة لأنّها لم تحكم سيطرتها على النساء.

أمّا توجيه الكلمات النابية للناشطات السياسيات ونعتهن بأبشع النعوت واعتماد الايحاءات الجنسية في الخطاب ونشر الإشاعات التي تهدف إلى تشويه سمعتهن فلا معنى له سوى إلحاق الضرر بهن نفسيا واجتماعيا وتجريدهنّ من شرعيتهن السياسية باعتبارهن فاعلات وزعيمات ونماذج قدوة قد نلن ثقة الناخبين. وإذ يتعمّد المعنّفون انتهاك كرامة النساء وزعزعة ثقتهن في أنفسهن وتهديد أمنهن واستقرارهن الأسري فإنّهم يعملون على تحويلهن من ناشطات سياسيات إلى مجرد أجساد توضع موضع التحديق الذكوري: فتقيّم ملامح الحسن فيها وتنتقد مواضع القبح فيها وفق المعايير التي يعترف بها ممارسو العنف ثمّ يُشهّر بها ويُتندّر بها....

ونلاحظ أنّه كثيرا ما يتمّ تشيئ النساء فيجرّدن من خصالهن المهنية من كفاءة وقدرة على العمل واقتراح البدائل ليتحوّلن إلى موضوع للجنسانية. وينجم عن التعصب الجنسي تفاقم شعور الناشطات بالغضب وإحساسهن بواقع اتسعت فيه دائرة التميز على أساس النوع الاجتماعي. ولا نحسب أنّ السياسيين يتعرّضون لمثل هذه الاعتداءات ذلك أنّ الرجل يبقى ممثّل اللوغوس(العقل) ولا يقرن بالجنسانية، أي الأيروسية.

وترجع جواهر شنّة أسباب العنف إلى مختلف البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والذهنية تقول:" يجد العنف ضد النساء أرضية ملائمة في كل المجتمعات الأبوية و خاصة في مجتمعاتنا المحافظة أين يعد صوت ورأي النساء غير مرغوب فيه.
و الناشطات السياسيات بما أنّهن "انتهكن" مجالا غير مجالهم(كذا) "الطبيعي" وهذا يجعلهم عرضة دائمة لمحاولة الاخضاع والترهيب فليس أسهل من مهاجمة النساء بمسائل الشرف حالما تختلف معها سياسيا ليجعلها ذلك تتراجع فورا خوفا من تبعات ذلك العائلية خاصة .كما لا يفوتني بأن اذكر أنّ العنف السياسي المستشر(كذا) بين الخصوم السياسيين على مستوى متقدم (برلمان ،رئاسة) يجعل العنف يتفاقم أكثر و أكثر ويعطي مثالا جاهزا في ذهنية المتلقين حتى يعنفوا النساء سياسيا كما يشاهدون ذلك في البرلمان (سيف الدين مخلوف لم يترك نوعا من أنواع العنف ضد النساء إلا ومارسه ضدّ عبير موسي) هي علاقة انعكاسية في تقديري: برلمان و رئاسة و نقابات يعكسون ما يضمره المجتمع في أغلبه وهو مجتمع يعيد إنتاج العنف الذي يشرع بممارسة السلط له."

وتذهب عدد من الناشطات إلى أنّ العنف الموجّه إليهن مرتبط بالتنشئة الاجتماعية التي تعلي من شأن الرجل وتستنقص خبرات النساء فضلا عن طبيعة الثقافة السائدة التي تفرض المنمطات الجندرية. تقول

سماح اليحياوي:" يعود ذلك الموروث الذكوري الذي جعل أفراد المجتمع يستبطنون أنّ عالم السّياسة هو عالم رجال بامتياز. ثمّ إنّ فشل بعض النساء في إدارة الشّأن السياسي رسّخ فكرة أن المرأة غير فاعلة في المجال. وهناك أيضا الموروث الدّيني" لا خير في أمّة تقودها امرأة". وتوضّح بشرى بلحاج حميدة أسباب انتشار ظاهرة العنف الرقمي الذي يستهدف الناشطات قائلة: " ألاحظ أنّها مرتبطة بدخول النساء عالم السياسة، وهو حديث العهد. و هذا الفضاء مازال ينظر له كفضاء ذكوري بامتياز و لابد من التذكير أنّ هذه العقلية مستبطنة من طرف النساء وبعض الأحيان باسم الدفاع على المرأة كأن تتهم المرأة التي تنقد امرأة سياسية بالغيرة. هذا المفهوم المليء بالنظرة الدونية."

وتعترف عدد من الناشطات بأنّهن فكّرن أكثر من مرّة في الانسحاب من العمل السياسي أو صرن مترددّات في قبول مناصب قيادية أو قرّرن عدم الترشّح مرة أخرى. تقول يمينة الزغلامي :" بكلّ صراحة قررت الانسحاب من العمل السياسي جراء ذلك وفي غياب أي حماية أو حتى تنديد مجتمعي حيث مازال المجتمع التونسي ذكوري(كذا)." وهكذا نتبيّن أنّ الغاية من وراء ممارسة العنف تجاه الناشطات السياسيات هي وضع عقبات أمامهن وخلق مناخ غير ملائم للعمل السياسي حتى لا يعملن ويعجزن عن إثبات ذواتهن ولا يحقّقن طموحاتهن.

إنّ ما يسترعي الانتباه في تجارب الناشطات وتدويناتهن أنّ العنف المسلّط عليهن ليس دائما منسوبا إلى الرجال بل نجد عددا من النساء ينخرطن في انتهاك كرامة الناشطات والدعاء عليهنّ ونعتهن بأبشع النعوت فهنّ " حريم السلطان" و"صبابة" و''جواري ومتاع جهاد النكاح'. تعلّق إحداهنّ على الناشطة نزيهة رجيبة فتقول: " نزيهة رجيبة هاكي مرفوع عنها القلم"، وتعلّق على مواقف إحدى المترشحات للرئاسية كلثوم كنّو قائلة:'كلثوم كنو دخلت في سن اليأس رسمي". وتعترف (ن.ب) بأنّها تلقت رسالة صوتية تتضمّن تهديدات جاء فيها :" والسياسة ما هياش متاع عزايز... وما عادش تناقش للاتك "..ونتبيّن أنّ منهنّ من تلجأ إلى توظيف الكلمات النابية أو تحفّز "الأصدقاء" على شتم الناشطات وانتهاك كرامتهن فتكون كلمة السرّ "افرحولي بيها" أو ''اتلهاو بيها يا شباب" (اهتموا بها). وتبرز بعض التعليقات مدى دخلنة بعض النساء للقيم الذكورية. تقول "قمر قمورة " برة روح خلي الرجال تخدم على رواحها" وتقول راضية رضيونة لافي"انتم حتى من القرآن حرفتوه اللطف يا لطيف برا امشي شد دارك خير لك ونت تنقز من ابلاتو لبلاتو".[18]

وتذهب بعض الناشطات إلى أنّ غياب التضامن النسائي مع ضحايا العنف الرقمي قد يدفع بعضهن إلى اتّخاذ قرار مغادرة النشاط السياسي. تقول بشرى بلحاج حميدة في هذا الصدد: "ليس هناك تضامن فعلي(كذا) بين نساء السياسة وليس هناك في الفضاء السياسي نساء تدافعن على غيرهن من النساء اللواتي تتعرضن للعنف. فتجربتي الشخصية أظهرت أنّ المجتمع المدني كان متضامنا معي على عكس

[18] https://www.facebook.com/Abbou.Samia (بتاريخ 17-10-2021)

السياسيات والسياسيين مع أنّي كنت معهم في المجلس." وهو أمر يكشف عن العنف البنيوي إذ يتحقّق التضامن الذكوري بطرق مضمرة قلّما ينتبه لها الناس.

ويدرك المتابع لسرديات عدد من الناشطات ما خلّفته التجارب السياسية لديهن من شعور بالمرارة إذ أنّ العنف الممارس ضدّهن في الفضاء الرقمي قد يتشابك مع العنف الذي يستهدفهن داخل اطر العمل السياسي، أي داخل الحزب أو في المجالس البلدية أو في البرلمان من الزملاء والرفقاء والقيادات. ويفضي كلّ ذلك إلى عدم استمتاع الناشطات بما يحقّقنه من أهداف وما يصلن إلى إنجازه من خلال أدائهن السياسي المتميّز.

العنف الرقمي وسيلة المجتمع الذكوري لمقاومة كلّ تغيير يطرأ على منظومة الأدوار

تدرك عديد الناشطات أنّ العنف الرقمي ينمو في المجتمعات التي تسود فيها الثقافة الأبوية حيث يتمتّع الذكور بموقع يضمن لهم ممارسة السلطة على من يُعدون في نظرهم، أقلّ منهم وعيا وإدراكا وقدرة على التدبير السياسي وصنع القرار و... وبما أنّ دخول النساء مجال السياسية صار مهدّدا للامتيازات الذكورية فإنّ اللجوء إلى العنف من خلال الحملات المنظمة التي تشنّها بعض الأحزاب ضدّ هذه الناشطة أو تلك صار مقبولا ومبرّرا. وترى سماح اليحياوي أنّ المضايقات والتحرّش والتهديد والتنمّر ليست إلاّ استراتيجيات تهدف إلى منع النساء من النشاط السياسي والنهوض بأدوار هامّة. تقول: "يبدأ العنف بالتّخويف، وتأليب العائلة على النّساء فحتى إن صمدت النّساء السياسيّات فأفراد عائلاتهنّ سيخافون من الوصم الاجتماعي، وهو ما يجعل موقع مناصب القرار بمثابة اللّعنة أو العقوبة التي تتجنّبها النّساء حفاظا على مكانتهنّ الاجتماعيّة." وتدرك جواهر شنّة دور التمثلات الاجتماعية في تثبيت الأدوار. تقول: " منحتني مؤسسة الزواج و الأمومة امتيازا من نوع خاصّ وهو أنّني لا أخرج كثيرا عن المثال المرغوب فيه من النساء وتطمئن المجتمع الأبوي على تقسيم الأدوار. فلست مثالا" شاذا" بل إنّني زوجة و أمّ حسب الأصول و أقوم بنشاط سياسي (انقل هذه الصورة ولست موافقة على ما يريدون بل بصفة واعية بما يفكر به الأغلبية)''. ولكن إذا كانت مؤسسة الزواج قد وفّرت لهذه الناشطة الحماية المطلوبة فإنّ المجتمع النسائي سرعان ما يعبّر عن استيائه فيسعى إلى الضغط على الناشطة السياسية حتى تلتزم بأدوارها "الطبيعية'' و"الفطرية". وتكشف جواهر شنّة عن هذه الضغوط. فتقول:" في الغالب لن تلاقي النساء الاحتفاء الذين يلاقيه النساء اذا ما اعتنقوا التضحية في سبيل الأفكار والوطن بل ستسمعن دائما عبارات من قبيل "فاش قام عليك وخيتي " و سيب عليك " و"موش حلو " هذا ممن يعتبرون قريبين و ودودين و عبارات مثل " نهار الكل تعيط وتجري كالذكر " أو " بره شد كوجينتك / ولدك / اعمل فركة صابون " و غيره من الذين يعادونك قد تصبح القضية مهمّة جدا في نظر الأغلبية و دفاع احداهن مهما و مقبولا لكن حتى عبارات الشكر تكون من قبيل " مرا بألف راجل " أو " عملت الي ما عملوهش الرجال " و في ذلك تذكير دائم بأنه ليس مجالها الطبيعي".

من الثابت إذن أنّ التنشئة الاجتماعية القائمة على اجترار منظومة توزيع الأدوار التقليدية لا تشجّع النساء على العمل السياسي والإقبال على النهوض بأدوار جديدة كأن تكون الواحدة رئيسة بلدية أو ناطقة رسمية باسم الحكومة وغيرها. يُضاف إلى ذلك أنّ تربية الفتاة على قيم الحياء وعدم المواجهة والمحاججة يجعلها في الغالب، غير مستعدّة لتقبّل ما يترتب عن تقلّد المناصب من تبعات تصل إلى حدّ تدبير المؤامرات وحملات التشويه وغيرها.

ويتّضح أنّ تعنيف الناشطات هو شكل من أشكال التأديب الذي يروم ردع 'المتطاولات' على السلطة الذكورية. إنّه تأديب لكلّ من تجاوزت الأدوار التي ينسبها المجتمع إلى النساء وقرّرت أن تزاحم الرجال، وهو أيضا ردّ على من فارقن الفضاء الداخلي الخاصّ بهن حسب التقسيم الثقافي وصرن حاضرات بقوّة في الفضاء العامّ. وفق هذا الطرح يبدو العنف عقابا يُسلّط على المرأة المتمرّدة على منظومة الأدوار والتراتبية الهرمية والراغبة، في ذات الوقت، في تغيير مواقع الرجال الزعاماتية. وبالإضافة إلى ما سبق يعدّ العنف رسالة تحذير توجّه إلى النساء باعتبارهنّ مجموعة /طبقة حتى لا يستعملن مواقع التواصل الاجتماعي في أنشطتهن السياسية، أي وسيلة لإقصاء الناشطات من فضاء أثبت أهميته بالنسبة للعمل السياسي دعاية وتموقعا للناشطين/ات. وكلّما نجح المعتدون والمعنّفون والمهدّدون في تجريد النساء من فاعليتهن وتصميتهن ترسّخت الأدوار التقليدية والمنمطات الجندرية(المرأة ضعيفة، خجولة، جبانة...في مقابل الرجل القوي، الجريء، الشجاع...) وصارت المرأة أكثر حذرا أو ترددا من استعمال الفضاء الرقمي وأكثر اقتناعا بضرورة ممارسة الرقابة الذاتية، وهو أمر مؤثر في سلوك النساء في جميع الأفضية بما في ذلك الفضاء الرقمي، الذي يبدو سلوكا مختلفا عن سلوك الرجال وعاكسا لعلاقات القوّة السائدة في المجتمع ولواقع تمييزي يتجلّى في مستويات عديدة.

سنّ القوانين لا يكفي لحماية الناشطات

تجمع المستجوبات على أهميّة القانون باعتباره إطارا ينظم العلاقات بين الناس ويضبط سلوكهم وأشكال تفاعلهم وهو أيضا أداة لردع المتجاوزين للضوابط والقيم وغيرها. ولكن تعتقد أغلب الناجيات أنّ القوانين غير كافية فثمّة عقبات أمام التنفيذ تقول(ر-ش): " تونس قد خصت هذه الظاهرة بجملة من القوانين والتي نجد صداها في : في الفصل 86 من مجلة الاتصالات "يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة واحدة و سنتين و بخطية من مائة إلى ألف دينار كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات". ايضا في المجلة الجزائية بالفصل 226 الذي نصّ على أن "يعاقب بالسجن مدة ستة أشهر و بخطية قدرها ألف دينار كل من يعتدي علنا على الأخلاق الحميدة أو الآداب العامة بالإشارة أو القول أو يعمد علنا إلى مضايقة الغير بوجه يخل بالحياء و يتوجب نفس العقوبات- المذكورة بالفترة المتقدمة كل من يلفت النظر علنا الى وجود فرصة لارتكاب فجور و ذلك بكتابات أو تسجيلات أو إرساليات سمعية أو بصرية أو الكترونية أو ضوئية" .ولكن كلّ هذه القوانين ليست كافية إن

لم تكن مشفوعة بالتنفيذ على الواقع أي أنّ على السلطات أن تسعى جاهدة لتنفيذ هذه النصوص على مرتكبي الجرائم الالكترونية."

وتختلف مرجعيات الناشطات السياسيات (حقوقية، نسوية، قانونية،...) وردود فعلهن من العنف الممارس ضدهن في الفضاء الرقمي، بحسب تركيبة الشخصيات وتجاربهن وغيرها من العوامل. فتعترف (ن ب) بأنّها تخاف" الفضيحة والتشهير ...وقد لا اكشف ذلك لأسرتي" وتلجأ الشابّة (ر-ش) إلى مساعدة الرفقاء في حزب حركة الشعب تقول: "اقوم بإخبار زملائي في الحزب وهم يتكفلون بالرد عليهم في خطوة أولى ثم اقوم بحذفه "بلوك". أمّا بالنسبة للأثر النفسي فمن الطبيعي أن ينتابني التوتر والقلق الأمر الذي يجعلني افكر غالبا بترك النشاط السياسي... ولكن موقف عائلتي يجعلني استمر واتجاوز كلّ ذلك فهم متفهمون جدا وعلى عكس الصورة النمطية لأغلب العائلات الذين عادة ما يرفضون النشاط السياسي للمرأة فأنا أجد منهم كل الدعم والتشجيع".

وفي المقابل تردّ سعيدة قراش بطريقة تثبت تعدّد تجاربها التي مكّنتها من الصمود. تقول في تدوينة فايسبوكية: ''صباحكم وطن ينهض غير عابئ بعواء الذين يقتلهم فراغ القلب والعقل. أنا امرأة تونسية وجُبَّتي تونسية صنعت بأيادي تونسية وافتخر. شكرًا للصديقات والأصدقاء الذين كلفوا أنفسهم عناء الدفاع عني أمام حملة مسعورة أراها كما أرى الشمس! نحن الأجمل والأذكى والأبقى. مع محبّتي لكم ولكن التاريخ يحتفظ بالأهم و يهمل الخواء ''.

أمّا حياة العمري فتختلف مواقفها حسب كلّ اعتداء. تقول: " في أكثر الأحيان لا أبالي بما يكتب عني ما دام ليس صحيحا لكن إلتجأة (كذا) مرتين إلى القضاء عندما وصل التشويه إلى المساس بالعائلة.'' وتشير كلّ من كلثوم كنو وجواهر شنّة إلى تطوّر ردود أفعالهما على مرّ السنوات إذ انتقلت جواهر من مواجهة العنف بالعنف إلى اعتماد "ميكانيزمات دفاع أخرى من بينها المتابعة العدلية حيث قدمت شكايات ببرفيلات و صفحات قامت بتعنيفي رقميا كما أصبحت أتجه لدائرة علاقاتي الذاتية والموضوعية بحثا عن الدعم خاصة من طرف النسويات اللواتي لم يتأخرن في شن حملات دفاع عني و عن غيري من الناشطات كلما استهدفنا العنف". أمّا كلثوم كنو فإنّها تقول:" في البداية كنت انزعج لما تنشر صور فوتوشوب أو كلام مسيئ لسمعتي أو ترويج أخبار زائفة في حقي لأنّ ذلك له تأثير مباشر على عائلتي وأيضا على أصدقائي لكن بطول المدة أصبح هناك العديد(كذا) من يجيب على ما يكتب ويفند ما ينشر من إساءة''.

ويبدو أنّ عدد المبلّغات عن العنف بصفة عامّة وفق الدراسة الأخيرة، لرابطة الناخبات التونسيات هو 53% ولكن تبقى نسبة المتوجهات إلى القضاء لمحاسبة المعتدين عليهن في الفضاء الرقمي غير محدّدة.[19] وبالرجوع إلى المستجوبات نتبيّن ارتفاع عدد من يتقدّمن بقضايا ضدّ من انتهك خصوصياتهن أو روّج الأخبار الزائفة إلى غير ذلك من الممارسات التي تستهدف الناشطات، خاصّة في مواقع التواصل الاجتماعي. وهنّ لا يتوانين عن الإعلان عن ذلك في مختلف وسائل الإعلام ومن خلال التدوينات أو صفحات الحزب (عبير موسي التي دوّلت الاعتداءات الأخيرة). جاء في تدوينة نشرتها حياة عمري بعد ترويج الأخبار الزائفة واتهامها بالفساد: " ويتواصل الكذب والتشويه" النائبة عن سيدي بوزيد ح.ع"الى هؤلاء الحثالة أصحاب هذه الصفحات الذين إحترفوا التشويه و الادعاء بالباطل أعدكم بأخذ حقي منكم بالقانون. الفيصل بيني و بينكم القضاء. مع العلم أنا أعرفكم أيها الآدمينات يا سلالة عبير و الوطد."[20] ولا يختلف الأمر بالنسبة إلى يمينة الزغلامي التي رفعت قضية ضدّ مشرفين على صفحات بموقع التواصل الاجتماعي فايسبوك بتهمة التشويه والكذب، وكذلك ضدّ"الشيخ الهنتاتي الذي وجه لها خطابا ينتهك كرامتها وكذا لطفي بندقة الذي قال عنها إنّها "زرزومية'.[21]

وبالرغم من تمكّن الناشطات من المساهمة في سنّ القوانين عبر ممارسة الضغط أو تقديم المقترحات والمشاريع أو ترؤس اللجان داخل المجلس التأسيسي أو البرلمان والتصويت على القوانين التي نوقشت فإنّ أغلبهنّ مقتنعات بأنّ العنف الممارس عليهن في الفضاء الرقمي يستدعي إجراءات تتجاوز سنّ القوانين إلى القيام بإصلاحات شاملة في مجال التربية والتعليم والإعلام وغيرها والتفكير في آليات جديدة ومراجعة عدّة مسائل تتعلّق بالتنشئة الاجتماعية وتهذيب الأخلاق وغيرها. وتذهب الناشطات إلى أنّ المشرفين على مواقع التواصل الاجتماعي بإمكانهم اتّخاذ تدابير تمنع أو تحّد من العنف الرقمي فترى سماح اليحياوي أنّ بإمكان إدارة فايسبوك أن تتخذ إجراءات أخرى للحدّ من العنف الرقمي الموجّه ضدّ النساء كأن" يوضع رمز على حساب المتحرّش/ة ليكون موصوما''. بينما تعتبر حياة العمري أنّ على إدارة فايسبوك أن تغلق حساب كلّ متحرش أو منتهك لكرامة الناشطات. وتذهب جواهر شنّة إلى أنّ على إدارة فايسبوك "منع تداول فيديوهات مثلا أو تدوينات العنف يجب أن يتم بصفة أسرع حتى يمنع انتشارها على نطاق واسع مع منع بعض الخاصيات التي تنتهك قواعد التبليغ... كما عليها منع نشر بعض المحتويات التي تحرّض على العنف أو الكراهية أو الهرسلة إلاّ أنّ ظني البسيط يخبرني أن لا إرادة حقيقية لهم بمنع ذلك بصفة حاسمة لأنّ تبادل العنف و نشر الشائعات يغذي شعبية هذه المواقع و يجعلها قبلة لكافة الناس بمختلف أمراضهم و تستعمل لأغراض العنف و الانتقام و تصفية الحسابات والنساء

---

[19] Etude sur la violence contre les femmes politiques, Rapport de synthèse Le 21 Juin 2021
نشكر الأستاذة تراكي الشابي على مدّنا بهذه الدراسة التي أجرتها رابطة الناخبات التونسيات حول العنف السياسي.

[20] تدوينة على الحساب الفايسبوكي الخاص للنائبة حياة عمري عن حركة النهضة وردت بتاريخ 9 سبتمبر 2021.
(9) Hayet Omri | Facebook(تاريخ الاطلاع 15-10-2021)

[21] للاطلاع على تدوينة الزغلامي وخطاب الهنتاتي ولطفي بندقة ينظر في هذا الموقع
https://www.tuniscope.com/ar/article/307990/arabe/actu-arabe/yamina-372213
https://asslemafm.net/بالفيديو-محمد-الهنتاتي-يردّ-على-يمينة/
https://www.youtube.com/watch?v=Jt3QXr8y-FM

أول المتضررات من ذلك ". وتلتقي نزيهة العبيدي مع يمينة الزغلامي في الدعوة إلى سنّ قوانين صارمة لردع المعتدين و"إحداث منصات تقوم بتصفية الرسائل الموجهة إلى النساء un filtrage".

ولاشكّ أنّ وعي الناشطات بأنّ الدولة متنصّلة من واجباتها المتمثّلة في تطبيق القوانين وتوفير الحماية للفتيات والنساء يجعلهن أكثر تصميما على تكثيف الحملات التي تسعى إلى الضغط من أجل تغيير القوانين ودفع الدولة إلى أن تتحمّل مسؤولياتها.

الناشطات السياسيات: من ضحايا العنف الرقمي إلى متصديات له

تدرك المستجوبات أنّ ممارسة النشاط السياسي والتعبير عن آرائهن[22] وتقلّد المناصب و...تندرج ضمن حقوقهن السياسية التي ناضلت أجيال من النساء من أجل تجسيدها على أرض الواقع. ولذا يتعيّن على الجيل الجديد الوفاء لهذا التاريخ النضالي والعمل على انتزاع مزيد من الحقوق وتغيير العقليات التي تلحّ على اعتبار النساء وافدات ومتطفلات على عالم السياسة. ونتبيّن أنّه بالرغم من قساوة التجربة التي مرت بها أغلب الناشطات السياسيات والتضحيات التي قدّمنها في سبيل المشاركة السياسية والضغط العائلي الممارس على بعضهن فإنّ أغلبهنّ اعتبرن أنّ تصميم النساء على اقتحام المجال السياسي الذي ظلّ طويلا حكرا على الرجال، سيفتح الباب واسعا أمام التونسيات وسيدعم حقوقهن. فتذهب حياة العمري إلى أنّه "لا يجب أن يكون العنف الرقمي سببا للمرأة لترك السياسة أو عدم الانخراط في الحياة العامة بل بالعكس يجب أن يكون ذلك حافز(كذا) لمزيد الإصرار للمواصلة في النشاط في حقل السياسة والانخراط في الحياة العامة." وتعتبر (ر ش) العنف الرقمي حافزا "من الحوافز التي تجعلني اتحدى كلّ هاته الصعاب حتى أصل الى هدفي في أن أكون من صنّاع القرار وفي الصفوف الأمامية جنب(كذا) الى جنب مع الرجل ." وتلحّ كلّ من جوهرة التيس (ح.س) وغيرهنّ على أنّه" عندما تتعرض الناشطة للعنف تصبح أكثر قوّة وصلابة "ومن ثمّة توجه جوهرة التيس نصيحة إلى النساء فتقول: "أنصح كلّ امرأة بالصمود أمام كلّ محاولات الهرسلة والتصدّي للعنف الذي لن يتوقّف إلّا بمزيد الانخراط النسوي في الشأن العام فكلّما تزايد انخراط النساء في النشاط السياسي كلما(كذا) طبّعن وجودهنّ أكثر واتسعت دائرة المقبولية المجتمعية وخفّت الضغوط الأسرية على المترددات وانخفض منسوب العنف ضدّهن." وتلتقي نزيهة العبيدي مع جوهرة التيس في هذا الرأي إذ تنصح "النساء بعدم الاستسلام وأن تكون لهنّ الثقة في النفس وأن تكون المرأة في حوار مستمر مع أسرتها والمجموعات التي تنتمي إليها لتجد المساندة والدعم الإصرار على الحق في المساهمة في الحياة العامة لأنّه شأن يعنيها سواء كانت عاملة أو في الأسرة."

[22] The 1995 Beijing Platform for Action, which states this directly: “Women’s equal participation in decision making is not only a demand for simple justice or democracy but can also be seen as a necessary condition for women’s interests to be taken into account” (United Nations 1995, paragraph 181)

من المهمّ أن نتفطن إلى ما تنص عليه اتفاقية بيغين من إجراءات توضح أهمية أخذ مصالح النساء بعين الاعتبار.

أمّا (م ت) فإنّها تقرّ بأنّ دخول معترك السياسية كان "تجربة ناجحة بهناتها . فالقيادة ممتعة وممكنة للنساء... والتجربة السياسية تبني الشخصية الاجتماعية بناء قويما."وتحفّز سماح اليحياوي النساء على خوض التجربة السياسية ف"الانسحاب من ساحات المعارك جبن، وخيانة لمعشر النّساء" ولا تكتفي بذلك بل توجّه رسالة إلى كلّ ناشطة" وحذاري من أن تستبطني أن أنوثتك لعنة اجعليهم/هنّ يرتبكون ويرتبكن أمام إرادة امرأة تعتلي الكعب العالي وتضع أحمر شفاه وتحسن إدارة عالم امتلكوه وفشلوا في إدارته." وفي السياق نفسه ترى جواهر شنّة أنّ "العمل السياسي بالنسبة للنساء نضال مزدوج نضال من أجل الفكرة الأساسية التي تناضل من أجلها صحبة الرجال وغيرهم ونضال خاص بالنساء من أجل فرض تواجدهن. وفي حالتي من أجل تخفيف الأضرار الشخصية الناتجة على النشاط العام. لابد في تقديري أن تكون النساء واعيات بأنهن سوف يتعرضن لتمييز مزدوج تمييز على أساس اعتناق أفكار قد تكون غير منتشرة في مجتمعك كالاشتراكية في حالتي و تمييز على قاعدة النوع." وتخلص بشرى بلحاج حميدة بعد سنوات من المشاركة السياسية إلى أنّ" السياسة مغامرة تستحق الخوض والعنف يقوّي ضحاياها فالمهم الاستعداد له نفسيا".

ويلوح أنّنا نعيش إرباكا على مستوى التمثلات الاجتماعية فلئن وصفت النساء بالجبن والضعف وغيرها من الصفات السلبية فإنّ التجربة السياسية التي خاضتها أغلب التونسيات جعلتهنّ يرسخن تصورات جديدة فهنّ الصامدات والعمولات والمتحديات...وهنّ المناهضات لكلّ أشكال العنف المسلّط عليهن. وكلّما أراد بعضهم/نّ القضاء على ناشطة سارعت بالردّ "أقر بأنني مدينة لكل رجل أو امرأة سعى إلى تشويه سمعتني أو وجه لي تهديدات أو حاول ابتزازي أو إرباك عملي ونشاطي أو ...فقد وفّر لي هؤلاء فرصة ثمينة لاكتشاف قدرتي على الصمود أو هشاشتي لأشتغل على التمكين الذاتي."[23]

سَأعيشُ رَغْمَ الدَّاءِ والأَعداءِ
كالنَّسْر فوقَ القِمَّةِ الشَّمَّاءِ[24]

[23] محمد الهادي الوسلاتي،حوار مع الأستاذة آمال قرامي،رؤى الأدب،العدد4،السنة 2021،ص64.

[24] ديوان أبو القاسم الشابي https://www.aldiwan.net/poem38976.html

أشكال مناهضة العنف الرقمي ضدّ النساء الفاعلات في المجال السياسي

لاشكّ أنّ أغلب النساء الفاعلات لديهن قناعة بأنّهن صرن مهددات أكثر من ذي قبل ولكن يجدر الإقرار بأنّ فئات أخرى كانت ولاتزال مستهدفة كالناشطات في المجتمع المدني وفي المجال الإعلامي كالصحفيات. إنّهنّ نساء خرجن عن ترسيمات الهيمنة الذكورية وتمرّدن على المعايير الجندرية. وانطلاقا من هذا الواقع يعتبر العنف الرقمي عاملا معيقا للمشاركة السياسة والبناء الوطني والنضال النسائي وكابحا للجهد الذي تبذله النساء من أجل إثبات الذات ونيل الحقوق فضلا عن كونه بات يرسّخ التمثلات الاجتماعية ويعيد إنتاج المنمطات ويعمّق الفجوة الجندرية بل إنّه صار يمثّل تهديدا حقيقيا للديمقراطية ويحول دون إرساء مجتمع مساواتي.

وقد اعتبرت بعض المستجوبات أنّ تجارب الخضوع للتهديد والابتزاز وترويج الأخبار الزائفة والتنمّر والتحرّش وغيرها جعلتهن يغيّرن مواقفهن من القوانين المقترحة. تقول الزغلامي في هذا الصدد:" " صراحة. أنا كنت ضدّ هذا خاصة عندما بادر أحد الزملاء بطرح مبادرة تشريعية واعتبار بعض حالات العنف الرقمي جرائم تستوجب عقوبات حتى سالبة للحرية لكن منذ مدّة تغيّر موقفي نحو ضرورة سنّ قانون."

وفي السياق ذاته أدركت المنظمّات النسوية والجمعيات النسائية وغيرها من الهيئات والمراكز أنّه يتعيّن التصدّي للعنف الرقمي الذي يعدّ"وباء". وبالفعل تعدّدت أشكال المقاومة النسائية فنظمت حملات التوعية كالحملة التي أطلقها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة (الكريديف[25]،واجريت بعض البحوث الهادفة إلى تبيّن مواقف عدد من الناس من انتشار ظاهرة العنف نشير في هذا الصدد إلى آخر دراسة صدرت عن رابطة الناخبات التونسيات التي أظهرت أنّ الشتائم تأتي على رأس الممارسات وتحتل نسبة 89% وهو أمر يُشعر الناشطات بأنّ تجربتهن السياسية مختلفة عن تجربة الرجال.[26]

وتعكس محاولات الحدّ من ظاهرة العنف الرقمي إرادة على الانخراط في الجهد الذي تبذله الحركات النسوية المعولمة إذ لا يخفى أنّ حملات التوعية والتصدّي للعنف الرقمي في العالم العربي، قد انطلقت

[25] خليكِ آمنة على الأنترنت" من أجل فضاء رقمي آمن للنساء والفتيات - JINHAGENCY-AR (jinhaagency.com)

[26] Etude sur la violence à l'égard des femmes politiques2021

لئن كانت الدراسة تهتم بكل أشكال العنف إلاّ أنّ آراء المستجوبات (1200) مهمّة . فبينما يعتبر المستجوبون/ات أنّ المشاركة السياسية مهمّة لتحقيق المساواة والعدالة (82%) يزداد عدد ضحايا العنف وتعتقد النساء أنّ موضوع العنف السياسي المبني على النوع الاجتماعي صار يشكل خطرا(88%) ويعتقد المستجوبون/ات أنّ الأحزاب هي التي تمارس العنف ضدّ الناشطات55%,4.
يمكن الاطلاع على مبادرات أخرى للرابطة https://www.liguedeselectricestunisiennes.com.tn/mediatheque/video/16

مباشرة بعد حملة "أنا أيضا Me Too" العالمية التي فضحت انتهاكات التحرّش بين المشاهير من عوالم الفن والسياسة فنظمت حملات ومبادرات[27] وتدريبات لتقديم الحماية للضحايا أو لفضح المتحرّشين.

التوصيات

إنّ التصدّي للعنف الرقمي الذي يستهدف النساء الناشطات في الشأن السياسي من أجل إلحاق الأذى بهنّ وثنيهن عن المشاركة السياسية والتقليل من قيمة أدوارهنّ وانتهاك كرامتهنّ يتطلّب:

- الضغط على السلطة التنفيذية حتى تسهر على التطبيق الصارم للقانون، وتتعامل مع قضايا المعنّفات بجديّة وتوفّر مناخا ملائما للعمل السياسي.
- تكثيف حملات التوعية وتشريك الشبّان والرجال فيها وإنجاز الدراسات التي تقارن العنف الذي يطال كلّ جندر
- إحداث مراصد ومراكز توثّق العنف الذي يستهدف الناشطات السياسيات وتحلله وفق مقاربة شمولية وتوفّر الحماية القانونية لكلّ ضحيّة.
- العمل على إرساء مفاهيم التربية الإعلامية والرقمية ومهارتها ونشرها في الأوساط الاجتماعية.
- خلق حصانة اجتماعية من خلال أوّلا: البحث في المخزون الثقافي والتقاليد الاجتماعية عن أقوال وأمثال وحكم تدعو إلى منع التنمّر والسخرية وخطاب الكراهية وتدين العنف وغيرها وثانيا: التنشئة على قيم التحضّر والعيش المشترك.
- حثّ وسائل الإعلام على المساهمة في التصدي لهذه الظاهرة وفق ما ينص عليه قانون 58 وذلك ببعث ثقافةٍ جديدة قائمة على احترام الاختلاف والغيرية يمكن أن ترسخها بمعية منظمات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان.
- سنّ قوانين جديدة منظمة للفضاء الرقمي
- اتباع سياسات شمولية في مناهضة كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- تكثيف حملات المناصرة المحلية والعالمية
- الدعوة إلى تعديل بعض النصوص القانونية والصكوك الدولية (25/13) بإضافة بنود خاصة بالعنف الرقمي.
- توثيق تجارب النساء في المقاومة واستخلاص الدروس والاستراتيجيات الناجعة.

[27] من أبرز المبادرات العربية، حملة هاشتاغ #الشاشة_ما_بتحمي، التي تهدف إلى تأكيد أن النساء والفتيات في لبنان والعالم العربي لهن الحق في الوصول إلى الإنترنت واستخدامه بحرية وأمان من دون أن يَكُنَّ ضحايا للعنف الإلكتروني. الحملة لقيت تجاوباً وانتشاراً كبيرين في صفوف اللبنانيات اللائي تفاعلن بقوة وشاركن قصصهم وتجاربهن. وفي مصر بعد نجاح تجربة "خريطة التحرش" التي توفر خريطة من جميع محافظات مصر للتبليغ عن أي تحرش يجري التعرض له بالشارع، أطلقت حملة "مبروك أنت متحرش مشهور إلكترونياً" لفضح ممارسات التحرش الجنسي على شبكات التواصل الاجتماعي، فتنقل المشتكيات محادثة تعرُّضها للتحرش التي يُشترط أن تتضمن سلوكاً يعتبر تحرشاً وفضح مرتكبها. وبالمغرب، أطلقت مؤخراً جمعية "التحدي للمساواة والمواطنة" التي تعد من الجمعيات الأولى بالمغرب التي انخرطت في مسار محاربة العنف الرقمي، تطبيقاً إلكترونياً "سطوب العنف الرقمي" من أجل تسهيل التواصل بين الضحايا والجمعيات، ويتيح التطبيق وضع شكاية ثم تقوم الجمعية بالتواصل معها وتوجيهها نحو الجمعيات المحلية إن كانت من خارج الدار البيضاء ومواكبتها إجرائياً وقانونياً.كما تخصّص الجمعية عملها للاستماع إلى النساء ضحايا العنف الرقمي، وتجري حملات في المؤسسات التعليمية وبين الأسر من أجل التوعية حول الظاهرة وتعزيز ثقافة البوح وعدم السكوت عن التحرش الجنسي فضلاً عن الاستعمال السليم للوسائط التكنولوجية.

على سبيل الخاتمة

لم تُقر مجموعة من الدول العربية قوانين محاربة التحرش الجنسي إلاّ في السنوات الأخيرة، مصر سنة 2014 والجزائر 2015[28] وتونس 2016 والمغرب سنة 2018 ويشمل التحرّش الإلكتروني والسعودية 2018، فيما لم تسنّ بعدُ دول أخرى كالكويت والبحرين قوانين في هذا الصدد. وفي لبنان جرى التقدّم بمشروع قانون لتجريم التحرش سنة 2017 إلا أنّه ظلّ يراوح مكانه دون أن تتمّ المصادقة عليه. ولئن وجدنا عددا من الدول تسرع في المصادقة على 'اتفاقية إسطنبول' لسنة 2014 المتعلّقة بمحاربة العنف ضد المرأة والعنف الأسري والتي تعتبر من أعمدة حقوق المرأة الأساسي فإنّ هذا لا يعني بالضرورة توفر إرادة سياسية تسعى إلى تطبيق القوانين والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب. وقد أثبتت الدراسات أنّ الرجال أقلّ حماسا للدفاع عن القوانين الخاصة بحقوق النساء (Berkman and O'Connor 1993; Bratton and Haynie 1999; Taylor-Robinson and Heath 2003; Childs and Withey 2004; Schwindt-Bayer 2010; Htun et al. 2013).) ومعنى هذا أنّ التصدّي للعنف الرقمي مرتبط بالأطر القانونية المناهضة للعنف بصفة عامة، والتي بدأت تشهد تطوّرا في السنوات الأخيرة، وهو مسار يتطلّب طول نفس.

والمتابع للشأن العام والمطلع على شهادات المبلّغات عن العنف في المواقع أو الصفحات (أنا زادة، فلقطنا،...)يزداد يقينا يوما بعد آخر ،باتّساع الفجوة بين القانون والواقع المعيش. وهو أمر يستدعي تكثيف جهود مختلف مكونات المجتمع من أجل الضغط على الحكومات حتى تراقب مدى الالتزام بتطبيق القوانين بالموازاة مع السهر على إرساء أسس ثقافة مجتمعية مرتكزة على احترام قيم حقوق الإنسان وحماية المواطن سواء كان امرأة أو رجلا وضمان حقّ الجميع في العيش بأمن وطمأنينة دون أن يلحق الأذى بأي فرد في الفضاء الخاصّ أو الفضاء العام أو في الفضاء الرقمي. فشبكة الإنترنت ليست مكانًا خارج سلطة القانون، حتى لو كانت تبدو ذلك في بعض الأحيان، إنّما هي فضاء يخضع لضوابط وشروط وقوانين تسهر على حماية الجميع وتعمل على ردع المعتدين حتى تغدو جميع الفضاءات آمنة ومشجّعة للشابّات والنساء على المشاركة السياسية وإبداء الرأي والتفاعل مع الأحداث من منطلق الإيمان بالمساواة والمواطنة المسؤولة والمجتمع الإدماجي.

[28] وكان المغرب قد تبنى في 2018 قانونا لمكافحة العنف ضد النساء، ينص لأول مرة على عقوبة الحبس حتى 3 أعوام في حق من يبث صورا "تمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو تشهّر بهم"، كما يجرّم التحرش الجنسي في الفضاءات العمومية والفضاء الافتراضي على السواء.